داعش في موسكو

حسن مدن

ليست خافية العلاقة المُلتبسة بين تنظيم داعش الإرهابي وأجهزة استخبارات ومراكز نفوذ في بعض الدول، استخدمته لتنفيذ أجندات خاصة بها في صراعها على النفوذ. صحيحٌ أنّ «الداعشية»، قبل أن تكون تنظيماً مسلحاً سمّى نفسه «الدولة الإسلامية»، فكرة إرهابية تجلّت في صورة دموية بشعة رأيناها في العراق وسورية وغيرهما، وقد تتجلى في صور أخرى أيضاً، ناعمة، لكنها لا تقلّ خطورة، إن لم تكن الأخطر، لأنها تحمل في ثناياها البذور المنتجة للإرهاب في أشدّ صوره دمويّة وبشاعة. سيقول قائلون، وفي قولهم كثير من وجاهة، «نحنُ من ربّينا «داعش» من خلال ما حملته كثير من مناهجنا التعليمية من تكفير وتسفيه للرأي الآخر وقمع للاجتهاد الحرّ، ومن خلال ما نشره بعض من يوصفون بـ«الدعاة» ممن حرّضوا الشباب على إلقاء أنفسهم إلى التهلكة، فسُلّموا إلى القوى والمحاور التي وظّفتهم شرّ توظيف. لكن الفكرة المتطرّفة التي ينطلق منها التنظيم لم يكن بوسعها أن تتحوّل تلقائياً إلى تنظيم مسلح بإمكانات لوجستية مكّنته من السيطرة على مناطق شاسعة في العراق وسورية، والتمدّد إلى بلدان أخرى، لولا دعم المستفيدين من خدماته، سواء بأتّصال مباشر مع قيادته، أو عبر اختراق صفوفه بأتقان. صنعوا التنظيم ولم يصنع نفسه، ولا يمكن إغفال حقيقة أن التنظيم، مُقدّماً نفسه «دولة خلافة إسلامية»، لم يعلن أي عملية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أم غزّة، قبل 7 أكتوبر وبعده. قد تحين اللحظة التي تتكشّف فيها بعض (أو كل) ملابسات خلق هذا التنظيم المرعب وتمويله وتسليحه، وتسهيل تمدّده وبسط نفوذه في أراضٍ شاسعة. أما ظاهر الحقائق نفسها فهو معروفٌ حتى عند بسطاء الناس، منذ نشأ التنظيم الذي أريد له أن يكون قاطرة لما يخطّط لحال المنطقة بعده.

رغم هزائم مُني بها التنظيم في سورية والعراق، وما لحق به من خسائر، فإن ملفّ «داعش» لم يُوجد ليُطوى، وإنما ليظلّ مفتوحاً حتى يجني ثماره من صنعه ومَوّله وسلّحه، ووفّر له ما يحتاج إليه من معلومات استخبارية ضرورية ليستقطب في صفوفه الآلاف المؤلفة من مقاتلين تدفقوا إلى أماكن سيطرته، من بلدان عربية وغير عربية، بينها بلدان في وسط آسيا كانت يوماً في عداد جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها طاجيكستان المحاذية لأفغانستان، وإليها ينتمي الأفراد المتورّطون في المجزرة التي أعلن التنظيم مسؤوليته عنها في قاعة للحفلات الموسيقية قرب موسكو، في 22 مارس/ آذار الحالي، ذهب ضحيتها 143 قتيلاً عدا عن الجرحى، وهي العملية التي لاحظ مراقبون أن توقيتها تزامن والذكرى الخامسة للقضاء على آخر معاقل التنظيم ودولته في سورية، بعد حرب خاضها ضده تحالف دولي واسع، لكن التنظيم لا يزال، بين حين وآخر، يشنّ هجمات هنا وهناك، وأصبح العمال المهاجرون من دول آسيا الوسطى أكثر عرضة للتجنيد من الجماعات المتطرفة، بحسب ما يذهب إليه قاسم شاه إسكندروف، رئيس مركز دراسات أفغانستان، ومقرّه في عاصمة طاجيكستان، دوشانبي. شكّك روسيا، في البداية على الأقل، في أن يكون «داعش» نفّذ المجزرة في موسكو، وهي أكبر هجوم إرهابي له في أوروبا، متهمة كييف واستخبارات غربية، لم تسمّها، بالتورط في العملية ربطاً بالحرب الجارية في أوكرانيا، ورغبة في إلحاق صدع بالجبهة الداخلية الروسية، خاصة بعد الفوز الكاسح للرئيس بوتين في الانتخابات التي انتظمت قبل أيام، والتقدّم الميداني الذي حققته موسكو على جبهة القتال في أوكرانيا في الأسابيع الماضية. وبالقاء القبض على المنفّذين، وعلى آخرين على صلة بالهجوم، يُتوقّع أن تكشف التحقيقات من يقف وراء الهجوم أو تُقدّم على الأقل معطيات تكشف بعض المستور. قد يكون «داعش» هو الفاعل، لكن الأهم معرفة الجهات الخفية في تقديم كل ما يلزم من أوجه الدعم والمساندة لتنفيذ عملية بهذا الحجم أوقعت ضحايا كثيرين. وكما في حالات مشابهة؛ فتّش عن المستفيد.

الحرب على غزّة في الأردن

محمد أبو رمان

بصورة مفاجئة، عاد الزّخم الشديد للاعتصامات والمسيرات إلى الشارع الأردني، في ليالي رمضان، لدعم موقف أهل غزّة. ومنذ أيام، يحاول آلاف المعتصمين ليلاً أمام مسجد الكالوتي، بالقرب من سفارة الكيان الإسرائيلي، اقتحام السفارة، بينما يحول الأمن دون ذلك، ما يؤدّي إلى بعض الصدامات والمواجهات والاعتقالات. قد يبدو الأمر طبيعياً، فهنالك شارع هائج غاضب محتقن نتيجة الإبادة الجماعية في غزّة والخذلان العربي وضعف المجتمع الدولي، في المقابل ثمّة حسابات أكثر تعقيداً وأصعب للسياسات الرسمية، بالرغم من أنّ الموقف الأردني يمثّل حالة متقدّمة، نسبياً، على الأنظمة العربية الأخرى، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. في الأثناء، تصعد خطابات بائسة مخجلة في السجال العام على مواقع التواصل الاجتماعي تتخذ طابعاً خطيراً يهدّد السلم المجتمعي، ويعزّز حالة من الاستقطاب الأعمى الهوياتي الذي ينقل المعركة الحقيقية من ساحة الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ومواجهة حرب الإبادة الإسرائيلية وحماية الأمن الوطني الأردني إلى حسابات أقل من ذلك بكثير، بين أطراف في النظام وأطراف في المعارضة، ما يهدر الصورة الإعلامية (Image) للدور الأردني الدبلوماسي الرائد والخطاب السياسي الأردني المتقدّم في الدفاع عن غزّة ومواجهة الكيان الإسرائيلي دبلوماسياً، ويسيء، كثيراً إلى جهود أردنية كبيرة خلال المراحل السابقة. مثل هذه الاحتكاكات والتجاذبات تقع في دولةٍ تتخذ هذه المواقف المهمة والكبيرة والمعتبرة دبلوماسياً، بينما تتّسم الأمور بالهدوء في دول أخرى كانت مواقفها مخجلة وضعيفة ومحدودة، فكيف نفسّر ذلك؟! يتمثل الجواب في مجموعة من المحدّدات، في مقدّمتها ضعف الرسالة الاتصالية في الأردن، وهي مشكلة قديمة جديدة تعاني منها السياسات الأردنية دوماً، إذ لا يوجد «مطبخ إعلامي» محترف، قادر على صناعة الرواية والسردية ومواكبة المواقف السياسية، وهو أمرٌ ملحوظ بشدة إذا ما نظرنا إلى خطاب الملك عبد الله الثاني في القاهرة في بداية العدوان، والخطابات والتصريحات المهمة لوزير الخارجية، أيمن الصفدي، ولقاءات الملكة رانيا مع الإعلام الدولي، والإنزالات الجوية التي اخترق فيها الأردن الحصار الإسرائيلي، وغيرها من جهود كان يفترض أن تترافق مع رسائل إعلامية ذكية قادرة على الوصول إلى الشارع الأردني أولاً، والشارع العربي ثانياً، وهو ما لم يحصل.

في استطلاع رأي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لم يظهر الرأي العام العربي، عموماً، اهتماماً بالمواقف الأردنية، ولا حتى في الضفة الغربية وغزّة، بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي قام بها الأردن، والحضور الإعلامي اللافت للوزير الصفدي، الذي يُشكّل غالبية في مجتمعات الجنوب، إلى البحث عن موطئ قدم ولقمة عيش في دول الشمال، فالنزاعات المُتأجّجة والحروب المستمرّة والفساد الممنهج وسواد الأنظمة الديكتاتورية والأزمات المناخية المتعاظمة، هي وغيرها عوامل أساسية في دفع أهل الجنوب إلى البحث عن ملجأ، وبالتالي، للسعي إلى الهجرة بحثاً عن الحياة.

وبعيداً عن الإحالة المجرّدة لزمن الاستعمار والتوقف عند نتائجه السلبية التي أدّت إلى نشوء كيانات مريضة أو شبه مريضة، كون هذه الإحالة ستشجّع المدافعين عن الاستعمار على تشديد انتقاد التحليل، باعتبار أنه يهرّب من توجيه اللوم للدولة الوطنية الفاشلة، فسياسات الشمال الحالية تُعزّز من استدامة الحال وتُشجّع على تطويره سلباً من دون أي سعي إلى إصلاحه عند التمكّن، أو للمساعدة في إصلاحه عند الإمكان. ويمكن الاعتقاد أن هذه السياسات تترجم موقفاً بنيوياً استشراقياً بالمعنى السلبي للمفهوم، تردّد الغرب كثيراً في اتخاذ موقفٍ واضح من ثورات الربيع العربي، وإن اعتقد بعضهم حينها بأنه ساهم في تأجيجها، كما في الحالة السورية، أو حسم بعضها، كما في الحالة الليبية، إلا أن القاسم المشترك الذي ساد هو اعتبار هذه المنطقة بشعوبها غير مؤهّلة للتحول الديمقراطي، وأنها بؤرة تخلّف وإرهاب. وبالتالي، يتحتّم أن تتعاون الدول الغربية مع قادة أشداء يسيطرون على الحجر والبشر، مهما كانت أشكال هذه السيطرة ومهما وسمت بالموبقات.

دول الجنوب إذاً هي مصدر للمواد الأولية، وأسواق استهلاك واسعة، وأيد عاملة رخيصة حيث جُلّ حقوقها مستباحة. كما أنها تُستخدم كصناديق بريد إقليمية ودولية لتسوية النزاعات العابرة للحدود، من دون أن ينخرط الأصحاب الحقيقيون لهذه النزاعات بشكلٍ فعلي. وإي تحوّل ديمقراطي في هذه الدول يمكن أن يُهدّد مصالح «الديمقراطيات» الغربية. وبالتالي، من المفيد دعم أنظمة حكم مستبدة قادرة على التحكّم بشعوبها بحيث تُنفّذ سياسة ذات أبعاد أربعة لصالح الغرب: الأول، أمني مرتبط بمحاربة الإرهاب. ويُترجم هذا عبر دعم القوات الأمنية مادّياً وتقنياً لإحكام السيطرة على شعوبها. كما يستوجب من الغرب غضّ النظر عن الانتهاكات مهما كانت، إلى درجة يمكن أن يتم الاعتماد عليها في التعذيب بحقّ من لا تسمح القوانين الغربية بتعذيبهم. يتعلق البعد الثاني بملف الهجرة، فعلى دول الجنوب إذاً أن تحمي حدود دول الشمال من تدفّق اللاجئين مهما كان الثمن ومهما استدعى النتيجة، إذ يمكن لها أن تُغرق السفن أو تفتتح معسكرات اعتقال. البعد الثالث، الاستقرار على حساب الحرّيات، لأن أي توتر مطالبي أو شعبي، يمكن له أن يؤثّر سلباً على تدفق المواد الأولية الضرورية للاقتصاديات المتطوّرة، كما له أن يُشجّع على الهجرة. يرتبط البعد الرابع والأخير بأمن (وأمان) دولة إسرائيل، الذي يحتلّ الغرب، على الرغم من كل الحقائق، واحة الديمقراطية الوحيدة في صحراء الأنظمة الشمولية.

بعد أن باركت أوروبا الانقلاب الذي وقع في تونس، مؤدّية مساعدات مالية كبرى لكي تقيس الدولة التونسية بيد من حديد على ملف الهجرة منها وعبرها، دفع الاتحاد الأوروبي ما يتجاوز الثمانية مليارات يورو للحكومة المصرية. لم يشترط هذا السخاء، ولو شكلياً، أن تُخفّف السلطات المصرية من قمع معارضيها وكمّ أفواههم. الأولوية للغرب هي أن يكون النظام مستقرّاً لتنفيذ مهامه الأربع المنصوص عليها أعلاه. خصوصاً، فيما يتعلّق بالتحكّم بيد من حديد بالمعابر التي تصل بين غزّة الشهيدة وسيناء.

(كاتب سوري في باريس)

الذكاء الاصطناعي ليس وحده في ثورة البرمجيات

يقظان التقي

يشهد العالم تطوّرات مهمّة في تنظيم الذكاء الاصطناعي، حديث الأوساط العالمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد تطوير تطبيقاته في مجالاتٍ عديدة، ولا سيما مع تبنّي الاتحاد الأوروبي قانوناً شاملاً بهذا الخصوص، ومع أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأميركي جو بايدن يدعو إلى مزيد من الشفافية وتطبيق معايير جديدة في اعتماد التقنيات ومجالات استخدامها. وفي بريطانيا، عُقدت قمّة دولية متعدّدة الأطراف حول السلامة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، جمعت 24 دولة، منها دول عربية احتلّت المراتب الأولى في المؤشّر العالمي للذكاء الاصطناعي؛ الإمارات والسعودية وقطر. وهي تتبنّى خططاً واستراتيجيات لتنويع اقتصادياتها، وبدأت الاستثمار في برنامج «AL» في الصحة والتعليم والإعلام والصناعة والقطاع المالي، وتحفيز القيمة الإنتاجية للشركات وتسريع الإنجازات في تشكيل بيئات مبتكرة، في حين تتسع الدول إلى امتلاك التقنيات بتفاوت، بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات الأمنية وضعف البنى التحتية.

يُتوقّع أن يكون للذكاء الاصطناعي تأثيرٌ كبيرٌ على البشرية، ولا يمكن التنبؤ بما سيحمله، ومن دون أي فكرة عما قد ينتج من تغلغله في حياة مليارات الأشخاص. آخر التطبيقات، ما أعلنه إيلون ماسك عن أول عملية زرع شريحة دماغية، أظهرت زيادة في خلايا الدماغ العصبية (تيليباثي)، وشريحة أخرى (نيورالنيك) تساعد على قراءة الإشارات المرسلة. ما كان خيالاً علمياً، بتّجه ليصبح بداية لواقع مستقبلي في تطبيقات برامج تحويل النص إلى كلام (مورف)، وجودة مقاطع الفيديو (هيتباو)، ومساعد كتابة يقود السوق بميزاتها وجودتها (جاسبر)، وما يتيح السيطرة على العالم بخلاف التوكيدات البشرية (توماس هوبز).

لا يمكن تخيّل إخفاقات مماثلة بعد شبكات التواصل الاجتماعي، فقد تفقد الإنسانية الأمل والأخلاق والتمكّن. وهو ما حذّر منه المسؤول الأممي أنطونيو غوتيريس بالدعوة إلى إعلان الذكاء الاصطناعي «تهديداً وجودياً لا يقلّ خطراً عن الحرب النووية»، وتحذيرات من شخصيات مؤثّرة مثل ستيف هوكينغ، وبيل غيتس، وإيلون ماسك، من مخاطر تعكس قلقاً متزايداً في المجتمع العلمي والتقني. هذه التحذيرات تشير إلى الحاجة إلى التوازن بين التقدم التكنولوجي والأمان العام وتطوير بروتوكولات سلامة مشتركة لضمان أن تكون الأنظمة الناتجة آمنة وموثوقة، ما يدخلها في جدل فلسفي (هارود ناردين) عبر وجهات نظر مختلفة، بشأن أن تقود المغامرة بعيداً عن روح الحياة الطبيعية، ومن يقف وراءها من جماعات ودول، ومن يتحمل مسؤولية ما تنتجه من حقائق وأحكام. كانت مساهمة الذكاء الاصطناعي في الإنتاجية محوراً رئيسياً في منتدى دافوس الأخير من خلال تحليل البيانات وتحديد الأنماط والرؤى التي تساعد الشركات على تحديد العقبات، وتحسين الكفاءة العامة، إلى دوره في الصيانة التنموية ومراقبة الجودة. فيما تشير التوقّعات المالية للإنتاجية إلى أرقام كبيرة؛ نحو 44 مليار دولار في عام 2024. تكتشف يومياً برمجيات وبرامج تثير النشوة أو الصدمة في ارتداداتها قطاعاً منافساً لسوق العمل وللعمال. وبحسب تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن خطر هيمنة التكنولوجيا على قطاع الأعمال يقع في دائرة الأعمال التي تحتاج إلى مهارات منخفضة. النتيجة عالم بلا عمل، ناهيك عن الأزمات الاجتماعية في قطاعات، مثل السينما والمطاعم والتجمعات التجارية، ونقابات عمالية وقوانين عمل وضريبة سياسات تعليمية، وتغيّرات في مفهوم الدولة والسيادة، والعملات، ومنظور ثقافي وعلمي مختلف عن الأفكار الروتينية في اللغة والمقدرة التقليدية. قد يقضي الإنسان الآلي (الروبوت) على نحو 95 مليون وظيفة في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، خلال السنوات الخمس المقبلة. وتستحوذ منتجات أطلقت أخيراً، مثل «تشات جي بي تي»، على مخيلة الجمهور، وتوفّر فرصةً للتفاعل مع ما يُعرف بـ «الذكاء التوليدي»، الذي يمكنه تلخيص المعلومات من مصادر متعددة، وكتابة العروض التقديمية، والشعر والرسم والموسيقى والأبحاث الجامعية من دون تقديم توضيح ملموس للمخاطر والمكافآت المحتملة. وهو ما يقوم بتنفيذه فكر «ما بعد الحداثة» في أسئلة البحوث الكبرى والنظريات.

> يُتوقّع أن يكون للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على البشرية، ولا يمكن التنبؤ بما سيحمله

استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب، وما قد يؤدي إلى تطوير أسلحة مستقلة يمكنها اتخاذ قرارات بشأن الحياة والموت من دون تدخّل بشري، تثير مخاوف قانونية وأخلاقية، مثال ذلك ما يستخدمه الجيش الإسرائيلي المحتل في حرب الإبادة والقتل في غزّة، لتحديد منصات إطلاق الصواريخ ونشر أسراب الطائرات من دون طيار. فيما تحولت جبهات المعارك في أوكرانيا إلى ميادين لاختبار التكنولوجيا الحديثة، والحرب السيبرانية، والتواصل عبر الأقمار الصناعية، إذ استخدمت أسلحة ذكية تمثّل قدرات عالية على تغيير مسارات التطورات الميدانية. هذه التطورات تشير إلى بداية عصر جديد من الحروب، مما يثير تساؤلات عن تأثير ذلك على القانون الدولي وقواعد الاشتباك ودرجات الأمان، وسط مخاوف عميقة تجاه التقنيات المتقدّم الذي تحرزه في استخدام مليارات البيانات والنصوص والصور، التي تشكل نماذج لقلب أنظمة وعلاقتها بمستقبل السلام. الذكاء الاصطناعي ليس وحده في هذه الثورة المعلنة، إذ يتم تداول مئات الآلاف من البرمجيات الحرّة في غياب آليات الرقابة والضوابط والتشريعات، والتي قد تشكل خطراً على قطاعات الطائرات والسيارات والأدوية والتعليم والتحول الأنثروبولوجي البالغ الأثر على الفكر الإنساني، وعلى نحو لا تراجع عنه، وبمعزل عن المكان، وعن التأكد من نوعية المعلومات ومصادرها ومضامينها الواقعية، والفائدة والمخاطر غير المتوقعة (رافائيل سيمون).

بيئة جديدة مع إعلان البيت الأبيض، عن إطلاق معاهد بحثية جديدة للذكاء الاصطناعي، وتخصيص مليارات الدولارات لتمويل مؤسّسات ومبادرات البحث والتطوير، وفي مجالات المنافسة مع الصين، التي تروّج لخطط واستثمارات حول تطوير روبوتات الدردشة. لكنها تواجه تحديات في مجال تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية. السؤال: كيف سيتطور النقاش بين البشر والروبوتات، وكيف سيؤثر ذلك على سوق العمل والمجتمع بشكل عام. المتشائمون لديهم إجابة لم يعرف بعد كيف تعلّم الآلات التخيل أو التوقع، وكيفية تعلم الأنماط الموجودة التخطيط بشكل ذكي.

في وقت سابق، قال «عرّاب» الذكاء الاصطناعي، جيفري هينتون «إن بعض مخاطر روبوتات الدردشة مخيفة للغاية». هناك مخاوف من أن التطور غير المنضبط، قد يؤدي إلى انتشار المعلومات المضلّلة، ما يستدعي الحاجة إلى تعريف الهوية الإنسانية والقيمة الأساسية (كوزويل). قد يصل الذكاء الصناعي إلى نقطة يصبح معها قادراً، في عام 2045، على تجاوز كل ما يمكن تصوره في سيناريو «ما بعد الإنسانية» (هانز مورفيك). المهم، هو العثور على التوازن المفقود الذي يحقّق الرفاه والسعادة للفرد، وإضفاء الطابع الديمقراطي، وخلق فرص وشبكات أمان، والحد من تفاقم أنظمة التمييز والعنصرية، في وجود جهات تحاول استخدام الذكاء لفعل أمور سيئة أو منح الروبوتات القدرة على خلق أهداف فرعية، وسباق التسلح، والتأثيرات على الوظائف والأمن القومي والصناعات، وفي ظل مشاكل معقدة، مثل تغيير المناخ والرعاية الصحية، والعواطف كما في الروايات ذات النزعات المستقبلية.

(كاتب لبناني)

رسائل إغلاق القضية 173 في مصر

احمد مفرح

مع التطوّرات الإقليمية الحادثة أخيراً، تبرّز مصر نقطة محورية في العلاقات الدولية، خصوصاً في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، وهي الشراكة التي تلقي الضوء على جوانب عديدة، بما في ذلك الوضع الحقوقي في مصر، الذي أصبح موضوعاً للنقاش والتساؤل عما إذا كانت هناك فعلاً صحوة حقوقية تلوح في الأفق، أم أن الأمر لا يعدو جزءاً من حملة ترويجية حكومية.

يقف المجتمع الدولي أمام تحدٍّ كبير في التعامل مع الوضع في مصر. فمن جهة، هناك حاجة ماسّة لدعم الاستقرار والتنمية في البلاد. ومن جهة أخرى، لا يمكن تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. يتطلب الأمر موازنة دقيقة ومستمرّة بين هذه الأولويات، مع تأكيد أن احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية يجب أن يكون في صميم أي عملية تحوّل وشراكة دولية. من الضروري تبنّي مقاربة شاملة تجاه الإصلاحات الحقوقية، تشمل ليس فقط الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء ممارسات التعذيب والاختفاء القسري، بل أيضاً تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كانت القضية 173 لسنة 2011، المعروفة إعلامياً باسم «التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني»، والتي لم تتجاوز قيود النظام مع رموزها المنع من التصرّف في أموالهم والسفر إلى الخارج، بمثابة مسمار جحا للنظام المثقل بالديون والأزمات، فكلما صدر بيان ضدّه من أميركا أو أوروبا أو هجوم أو هجاء، سارع بفتح القضية بشكل شكلي، أو يتهديد روتيني، فيصمت الغرب، ويتمادى هو في انتهاكات الآخرين، مثل ما حدث للزملاء في التسيّبة المصرية للحقوق والحريات التي سحقها بشكل كامل. وفي لحظات الهدوء والتواصل الحميمي، ترفع أسماء بعض المنظمات من القضية، وقيود السفر على بعض أشخاصها.

لم يعد لدى المجتمع الحقوقي، طوال السنوات الأخيرة، أدنى شك، في أن هذا النظام الراديكالي محميٌ بشكل أساسي من عدد من شركائه الغربيين، وليس لديهم أدنى استعداد لخسارته، بزعم أنه لا يوجد بديل له، حتى إن إصرار بعضهم على استمرار وجود منظمات القضية 173 وحمايتها، ووضعهم خلف أحمر للنظام لا يستطيع تجاوزه، كما أشار مقال سابق للكاتب في «العربي الجديد»، كان هدفه كشف جزء من انتهاكات النظام وفضحها، لاستغلالها من أجل تحقيق مصالحهم، خصوصاً في حال وقف الهجرة غير الشرعية، من دون أي اعتبار يتنقل من أسوأ إلى أسوأ، وبلغ ذروته أخيراً، بعد مرور عقد من عمر النظام.

لن يحتاج النظام في الفترة الحالية لترويج تحرّكات يظهر فيها أنه بدأ بالتراجع عن سياساته المتمرّدة في مواجهة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية، فالعالم منشغلٌ عن ممارساته ولا يهتم إلا ببقائه، كما أنه لم يُطلب منه صراحة ذلك، حتى إن رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، كانت تأخذ بيد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في مهرجان الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أخيراً، بالتزامن مع إعلان القضاء الإيطالي رغبته في استدعائه للتحقيق في تعذيب طالب الدكتوراه جوليو ريجيني وقتله مع خمسة من المصريين، قتلهم جهازه الأمني بدم بارد للتغطية على الجريمة وتقديمهم قتلة مفترضين.

كما يمكن القول إن النظام الذي قام في 2013 أسّس نموذجاً قمعياً منهجياً مستمرّاً، كان الأقدر من المجتمع الحقوقي على التعامل مع الغرب، وكان أكثر فهماً لدوافعهم، لذا نجحت مناوراته معهم على الدوام، واحدة تلو الأخرى، كما أنه تعامل مع ملفّ حقوق الإنسان كما يتعامل مع الملف الاقتصادي والأزمات الشعبية، إذ يطرح وعوداً كثيرة، ويفعل النقيض، يتعهّد بتقليل نسب الفقر، ثم يعوّم العملة، يتعهّد بالتصدي للتجار وخفض الأسعار، ثم يرفع أسعار الوقود والغاز، فيغم الغلاء! يؤكد في كل لحظة وفي كل وسيلة (حتى في إذاعة القرآن الكريم) وبأيمان مغلظة بحفظ تراب الوطن، ثم يتنازل عنها جزراً ومدناً وسواحل وموانئ، حتى إن الأجيال القادمة قد تفشل في التعرّف إلى ملمح الدولة المعروف.

يتكلم النظام في واد، ويطبق إجراءات مغايرة في الواقع. يشنّ حملات الإساءة والتشويه والشيطنة والاتهام بالخيانة والعمالة للخارج، كما اتهم أحد رموزه الإعلاميين الزميل حسام بهجت، وهو يستعرض صورته مع رئيس الوزراء البلجيكي، ثم ينهي قاضي أحد أهم القضايا التي استمرّت عقداً وثيقاً بتوجيه من السلطة التنفيذية في جزء من الثانية، وقبل أن يعود قادة أوروبا أدراجهم أو يجفّ مداد الاتفاقيات، وكأنها لم تكن. حتى إن أحد رموز لجان النظام، اعتبر هذا الدليل دليلاً على تسامح النظام مع معارضيه ومن يسيؤون إليه، وكان ثمن الاتفاقية برمتها «وهيرة» التمويل إغلاق القضية 173. وفي أحد فصول القضية (المتحركة) أصدر قاضٍ في سبتمبر/ أيلول 2021، قراراً بحفظ التحقيق المتعلّق بستة مدافعين، ورفع حظر السفر بحقهم، وأوقف تجميد أصولهم، ومن بينهم عزّة سليمان وإسراء عبد الفتاح ونجاد البرعي، والغريب أن بيان مؤسّسة دعم العدالة، التي يترأسها ناصر أمين، اعتبر أن قرار قاضي التحقيق في القضية، أن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحقّ خمس منظمات، لا يعني إغلاقها بالكامل، وقال إنه لم يشمل كل المنظمات.

لو حللنا قرار قاضي التحقيق أخيراً إغلاق القضية 173 ضد المنظمات الحقوقية وسياقه الزمني، نجد أن له علاقة بالاتفاق المعلن أخيراً، الخاص بالشراكة وترفيع العلاقات الأوروبية ونتيجة غير مباشرة له، حيث أراد النظام إرسال رسالة إلى الشركاء الغربيين بأنه يتعامل مع ملفّ المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان كرهائن و«كارت» مساومة يرتبط مباشرة بتعاملهم مع الملف الحقوقي، وأنه لا يأتي بالتهديدات، بل بالامتيازات. وبالتالي، حينما يتغاضون عن الانتهاكات التي يرتكبها، سيعمل على تخفيف قبضته وبطشه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية، خصوصاً التي لها تواصل مباشر مع الآليات الدولية، والعكس صحيح. ويرسل رسالة معلومة ضمنياً، بأن القضاء خاضع تماماً لسيطرته، وفي جاهزية للإدانة أو التمرير والتفويت.

> يظلّ دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية حاسماً في رصد الانتهاكات والدفاع عن الضحايا والضغط من أجل التغيير

لا يمثل إغلاق القضية شيئاً، ولا يمكن اعتباره إعادة تمركز أو تحوّل في المنهجية أو السلوك كما يزعم بعضهم. هو لا يتجاوز موجة جديدة من حملات البروباغندا الباهتة تقتضيها ضرورات تعويم النظام ومتطلباته في اللحظات الأخيرة، وسحبه إلى أعلى المياه من جديد، وليس إلى شاطئ الأمان، وفقرة امتنان وشكر لن تستمر طويلاً.

سيستمر النظام في مصر في تكبيله عمل الحقوقيين وتجريمهم بقوانين مختلفة ضبط وإحضار ووضعهم على قوائم الإرهاب والانتقام من أسرهم بسبب عملهم الحقوقي، فلم تكن القضية 173 الإشكال الوحيد للاستهداف والاستنزاف، ولن تكون الأخير.

سنعمل، نحن الحقوقيين المصريين، بعزم وجد على تصحيح ذلك المسار. لوضع الملف الحقوقي على أولوية أيّ مسار للشراكة مع النظام. سنعمل على إبلاغ المجتمع الدولي بنتائج تلك الاتفاقية على المسار الحقوقي وحقيقة ما يرتكبه النظام بحقّ المعتقلين السياسيين وبحقّ المهاجرين في مصر بأموال الاتحاد الأوروبي، فسياستنا واحدة، وهي أهمية ربط أي شراكة مع النظام المصري نتيجة لتغيير في سياساته المرتبطة بالملف الحقوقي، وفي مقدّمتها عدم تجريم العمل الحقوقي وفتح المجال العام، وتفكيك ترسانة التشريعات والممارسات الوحشية، وإلغاء الأحكام الغيابية بحقّ الحقوقيين، والإفراج عن الآف المعتقلين السياسيين، في محاولة لجلب نزر يسير من السلم الاجتماعي في البلاد، وقطع الطريق أمام أي ردّات فعل محتملة ضد ممارسات النظام وجرائمه وانتهاكاته وقمعه على مدار عقد. وأخيراً، يظلّ دور المجتمع المدني المصري والمنظّمات الحقوقية حاسماً في رصد الانتهاكات والدفاع عن الضحايا والضغط من أجل التغيير. من الضروري توفير الحماية والدعم لهذه الجهود من المجتمع الدولي لضمان استمراريتها وفعاليتها.

(حقوقي مصري في جنيف)

احمِ حدودي وتجاوز كل الحدود

سلام الكواكبي

> يتحتّم أن تتعاون الدول الغربية مع قادة أشداء يسيطرون على الحجر والبشر

شكري بلعيد... النهضة بريئة حتى يثبت العكس

صلاح الدين الجورشي

أُسدِل الستار في تونس على قضية اغتيال اليساري شكري بلعيد، وصدرت أحكامٌ عاليةٌ على المتهمين، ويفترض أن يغلق ملفّ القضية نهائياً بعد أن شغلت الرأي العام طيلة السنوات الماضية، كما كشفت المحكمة الغموض الذي أحاط بالجريمة، وترتّبت عليه تأويلات وسيناريوهات وتداعيات خطيرة، أضرّت كثيراً بصورة تونس وبممارسها الديمقراطي. بيّنت الأبحاث الأمنية والقضائية أن المجموعة التي قتلت شكري بلعيد، في 6 فبراير/ شباط 2013، تنتمي إلى تنظيم أنصار الشريعة المرتبط بتنظيم القاعدة. يعني ذلك أن الاتهام الذي وجّهته أسرة الرجل، ورفاقه في حزب الوطنيين الديمقراطيين، إلى حركة النهضة وقياداتها بالوقوف وراء الاغتيال، قد سقط وثبت بطلانه. لا يوجد في تقرير ختم البحث الذي يضم خمسمائة صفحة أي إشارة إلى حركة النهضة أو إلى أي عضوٍ من أعضائها، مهما كانت درجة مسؤوليته. كان واضحاً منذ لحظة الاغتيال أن مَن المستبعد وقوف «النهضة» وراء ذلك الحادث الذي هزّ تونس. صحيح أن الصراع بين الطرفين كان على أشدّه، وصحيح أيضاً أن هناك تقصيراً أمنياً في توفير الحماية لشخصية معارضة كانت حياته مهدّدة، في ظل تراس علي العريض وزارة الداخلية إبّان حكم «الترويكا»، لكن الإقرار بذلك، وتحميل الحركة المسؤولية السياسية عن المرحلة التي توّلت فيها السلطة، لا يفضي بالضرورة إلى اتهامها بالقتل أو التخطيط له. إذ لو حصل ذلك فعلاً لعُثِرَ على معلومة، مهما كانت بسيطة، لتوريط حركة النهضة وعدّها شريكة في الجريمة. رفض خصوم الحركة هذه النتيجة المنطقية، وأصرّوا على أن القضية التي بَدَت فيها القضاء بالمجموعة التي نفّذت خطة الاغتيال، لكن الجزء الثاني المتعلق بالتخطيط لا يزال قائماً، فهم لا يزالون مُصرّين على اعتبار زعيم «النهضة»، راشد الغنوشي، وأصحابه، شركاء في الجريمة بطريقة ما. لهذا، اعتبر الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين المؤخر القضية «متواصلة، لا سيما ملف الجهاز السرّي الذي له علاقة وثيقة بملف الاغتيال». فهل ستظهر معطيات جديدة قوية تمسّ قيادات عليا في حركة النهضة؟ فهؤلاء موجودون في السجن منذ نحو سنة من دون أن يُزَجّوا في هذه القضية بالذات، ولم يتعرّض المتهمون لا من قريب ولا من بعيد لحركة النهضة خلال إجاباتهم عن أسئلة المحكمة.

تساءلت زوجة القاضي بشير العكرمي، القابع في السجن منذ أشهر، عن مصيره، مؤكدة أن التقرير الذي اعتمدته المحكمة هو نفسه الذي أعدّه العكرمي وبسببه اتهمته أطراف سياسية بأبشع التهم، ولم يطرأ عليه تغيير أو تعديل، ما يعني أن زوجها بري، سجن ظلماً، والمطلوب إطلاق سراحه والاعتذار إليه. رحّبت «النهضة» بالحكم واعتبرته دليل براءتها من دم بلعيد، بعد أن كانت تخشى تحميلها المسؤولية بأي طريقة. مع ذلك، يستمرّ التوتر الأمني والسياسي والإعلامي بينها وبين السلطة، فبقاء الغنوشي وبقية الكوادر في السجن، من دون أن يطرأ أي تغيير على وضعهم، يعني أن الحركة مستهدفة. طبيعيٌ أن يتواصل الاشتباك بين أطراف المعارضة، المهم أن تتغير مضامين الاشتباك وأولوياته. جميع الأحزاب والقوى الاجتماعية مُهمّشة أو أُقصيت من المشهد، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل. ويفترض، في ضوء ما حصل في المرحلة الماضية، أن يغيّر الجميع أهدافهم ووسائل العمل. يعاني الجميع من تضييق الخناق. مع ذلك، لا يزال كل طرف يعمل لحسابه، وهناك من يعتقد أن مصلحته تكمن في التضييق على شريكه في الساحة، ويشعر بالسعادة كلما تعرّض هذا الخصم للمنع أو السجن، بل يساعد في التخلص منه بكل الطرق بما فيها غير الشرعية. والسؤال حالياً: ماذا بعد غلق ملف بلعيد والبتّ في قضية رفيقه محمد البراهمي؟ خاصة أن الرأي العام لم ي

جرائم الاحتلال في مستشفى الشفاء وحبل الكذب القصير

مصطفى البرغوثي

مثّلت الجريمة الوحشية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مستشفى الشفاء في مدينة غزة، والمنطقة المحيطة به، ذروة جديدة في طبيعة جرائم الإبادة الجماعية التي يمارسها. وبعد أن دمّر الاحتلال أجزاء كبرى من المستشفى قبل أكثر من شهرين، واعتقل مديره وعدة عاملين فيه وأخضعهم للتعذيب الوحشي، وبعد أن كُشفت أكاذيب الاحتلال عن استخدامه مركزاً لقيادة كتائب الشهيد عزّ الدين القسام، وبعد أن عجز ممثلوه عن تقديم دليل حقيقي واحد على صحّة مزاعمهم، وبعد أن أعاد أبطال القطاع الطبي والصحي تشغيل المستشفى الذي شكّل ملجأ لجرحى ومدنيين كثيرين، عاد الاحتلال ليشنّ هجمة بربرية شرسة، ليس فقط ضد المستشفى، بل وضد الأحياء المحيطة به.

ما زال مستشفى الشفاء مُحاصراً منذ 13 يوماً. وحسب تقارير وزارة الصحة، أعدم الاحتلال مئتين من الملتجئين إليه، وأكثر من مائةٍ من المقيمين حوله، واعتقل أكثر من ألف من النازحين، ثم أجبر من تبقّوا من النساء والأطفال بالقذائف والرصاص على الرحيل جنوباً، وأشعل النار في مرافق عديدة في المستشفى. ولم تقتصر عمليات القتل والتدمير على المستشفى نفسه، بل امتدّت إلى أحياء بكاملها حوله، في عملية انتقام وحشية ومجازر إبادة رهيبة، فبعد أن حوصر آلافٌ من العائلات لاثني عشر يوماً من دون ماء أو طعام وفي حالة رُعب رهيب من صوت الرصاص والقذائف التي لا تتوقّف، لجأ الاحتلال مجدّداً إلى قصف بيوت العائلات بطائرات F16 وبصواريخ مدمّرة أبادت عائلات بكاملها. والعائلات التي أبيدت ليست مجرّد أرقام، بل تمثل آباء وأمهات وأطفالاً وأخوة وأخوات وأجداداً وجدّات لكل منهم قصة وحياة، وبعضهم من الأطفال لم يعيشوا حياتهم بعد. ومنهم عائلة النونو التي أبادت صواريخ الطائرات الإسرائيلية 16 فرداً منها، وعائلة أبو دية التي أُحرق أفرادها حتى الموت داخل منازلهم التي أشعل الاحتلال النار فيها، وعائلة الزبدة التي دفن أفرادها تحت الأنقاض من دون أن يستطيع أحد الوصول إلى جثامينهم، وعائلة حسّونة، وعائلة الجندي، وعائلة أبو حصيرة التي فقدت 23 شهيداً، وعائلة اللولو التي أُبيد 16 فرداً منها.

وجرّ الاحتلال مئات من المعتقلين إلى عمارة الوحدة التي حوّلها إلى مركز تحقيق وتعذيب. ولم يقتصر الأمر على التعذيب بل تجاوزه إلى تنفيذ الإعدامات الميدانية، إذ أفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال أمرت تسعة من المعتقلين من مخيم الشاطئ بمغادرة العمارة والذهاب إلى بيوتهم، وما إن بدأوا المغادرة والسير مبتعدين، حتى أطلقت قوات الاحتلال النار عليهم وأعدمت ثمانية منهم ميدانياً، بينما نجح التاسع في الهرب لينقل المعلومات عما حدث.

ولعل أكثر المشاهد إيلاماً كانت رؤية جرحى ومصابين يزحفون محاولين الوصول إلى المستشفى المعمداني أو إلى مركز جمعية الإغاثة الطبية، حيث لا وجود لسيارات إسعافٍ بعد أن دمّرها الاحتلال. وقال أحد المحاصرين من العاملين في القطاع الطبي إنه حوصر وعائلته المكونة من 19 فرداً داخل بيتهم 11 يوماً، وكان عليه أن يوزّع قطرات الماء القليلة المتوفرة بين أفراد العائلة، وعانوا جميعاً من المجاعة، والتوتر الرهيب المرافق للقصف المتواصل، وبعد أن قصف بيتهم، واستشهد اثنان من عائلته، قرّر استغلال انشغال دبابات الاحتلال عن بيتهم، بالخروج مع عائلته والركض بعيداً عن الموقع المحاصر. وما أمني وفطر قلبي قوله إنه طلب من أفراد عائلته أن يركضوا ولا يلتفتوا إلى الخلف، وإن سقط أحدهم ألّا يحاولوا العودة لمساعدته، لأن ذلك سيعني موت الجميع، وقال إنه، باعتباره ربّ العائلة، ركض خلفهم جميعاً، وهو يحسب الثواني حتى وصلوا إلى مكان آمن.

هل هناك ما هو أكثر إجراماً وإمعاناً في الظلم من وضع أم وأب أو ابن في حالٍ يعجزون فيه عن تقديم العون لابنتهم أو ابنهم أو أمهاتهم وآبائهم عندما يسقطون صرعى برصاص الاحتلال... وقد قال هذا الرجل لي إنه اكتشف في اليوم التالي لخروجه من بيته أنه فقد في عشرة أيام 33 كيلوغراماً من وزنه. لا تستطيع كل أكاذيب الاحتلال أن تبرّر الجرائم الوحشية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني وضد المدنيين على وجه الخصوص. وبعد انكشاف أكاذيب الاحتلال عن اغتصاباتٍ لم تحدُث، لجأ إلى تعذيب فلسطيني لإجباره على الاعتراف باغتصاب لم يقم به، ولكن ذلك الكذب أصبح مكرّراً ومكشوفاً ومفضوحاً بشكل مقزّز. واليوم تتراجع بعض دول الغرب، التي صدّقت أكاذيب الاحتلال عن وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (أونروا)، وقطعت المساعدات عنها، عن قراراتها، وتعيد هذه المساعدات، ولكن بعد أن أحدثت أزمة عميقة للوكالة، وهي تعرف جيداً أن دوافع هجوم إسرائيل عليها محاولة تصفية ما تمثله من حقوق للاجئين الفلسطينيين.

> من سيرمّم الآلام الجسدية والنفسية والجروح التي سبّبتها جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية؟

ورغم إقرار الولايات المتحدة بعدم صحّة الأكاذيب ضد الوكالة، قرّرت وقف تمويل ما لا يقل عن ثلث ميزانية الوكالة حتى عام 2025. فيما يشكّل خطراً داهماً على أهم وكالة دولية قادرة على إيصال المساعدات وإنقاذ شمال غزّة من المجاعة التي بدأت فيه. ويفرض ذلك على جميع الدول، وخصوصاً العربية والإسلامية، التقدّم لسد العجز الذي تزيد قيمته عن رقم تافه بالنسبة لميزانياتها الضخمة. حبل الكذب قصير، ومهما بلغ الاحتلال في أكاذيبه، فإنها تنكشف الواحدة تلو الأخرى. ولكن من سيعيد الحياة إلى 39 ألف امرأة وطفل ورجل استشهدوا برصاص الاحتلال وقصفه؟ ومن سيرمّم الآلام الجسدية والنفسية والجروح الغائرة التي سبّبتها جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية عديمة الإنسانية؟

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

«سيلفي» مع دراكولا سورية

أيمن الشوفي

البلادُ التي بيعت رخيصة بالكاد بلغ ثمنها سعر تكلفةِ أن يظلَّ بشار الأسد رئيساً لعصابة تتهجّم على حياة الناس كلّ يوم، وتسنّ القوانين المناسبة لإتمام ذلك بلا خجل، وهي أيضاً البلادُ الحالمةُ بوجهٍ جديد لها غير مصاب بآفة الأسد الحاكمة.

لكن الحلمَ بضاعةٌ لا تشتريها الدول صاحبة القرار في الشأن السوري، تلك التي تريد أن يبقى «دراكولا» سورية مديراً تنفيذيّاً للسياسات الدولية الكبرى في المنطقة، وأولها تفتيت سورية، وإعادة إنتاجها ضمن كياناتٍ جغرافيّة أو إثنيّة، أو كليهما معاً، وجَعْلِها مصنعاً كبيراً لإنتاج مباهج المخدّرات المتعدّدة. وفي هذا وظائفُ سياسيةٌ غير مرئية، تكمن في تهديد دول الجوار بإمكانية وقوعها المتكرّر داخل مصائدِ كبتاغون الأسد كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأيضاً إفساحُ الطريق أمام النفوذ الإيراني، والتلويح به خطراً لا يقلّ فتكاً عن شرور مخدّرات الأسد العابرة للحدود والأخلاق.

لم يقف كلُّ هذا الابتلاء حائلاً أمام رغبة السوريين المعارضين حكم عصابة الأسد من أنْ يعكفوا في شهر مارس/ آذار من كلّ عام على إحياء الذكرى السنوية للثورة عليه حين بدأت عام 2011. يحاولون التحايل على أسباب إخفاق ثورتهم بتجديد «لوغو» المناسبة سنوياً، واستحضار سيرة إبراهيم القاشوش وعبد الباسط الساروت في غنائيات تحدجُ الإخفاق، وتشير إلى مرحلة سابقة كانت مُخصّبة بالحلم وبالمعاناة، إذ لطالما جاء القدرُ معانداً لدفن «دراكولا» سورية، وهذا تجاهلٌ جاء برعاية مزاج سياسي أميركي كان عقيماً، لا ينجب أفكاراً تُدّرُ تدابيرَ ضرورية لإتمام ذلك الرحيل المنطقي لحاكم سورية المختلّ، وبأسرع وقتٍ ممكن. غير أنّه بقي حيث هو، طوال تلك السنوات، يحقن بحميميّةٍ فائقة مزيداً من «البوتوكس» تحت جلد وجهه اليابس، يفعل ذلك كما لو أنه يستعير من أحمر شفاه رخيص تريّثاً إضافياً ليداري به عُسْرَ لون البشرة، وانهياراتها المتلاحقة داخل تجويفات حمقاء لا تحمل سوى دلالاتٍ متقنةٍ من الخوف والعجز.

استقبل السوريون هذه المرّة الذكرى الثالثة عشرة للثورة السورية ضد بشّار الأسد، مع إضافةٍ غير منتظرة، جاءت بها انتفاضة السويداء المتواصلة بلا انقطاع منذ منتصف شهر أغسطس/ آب الماضي، ومع أنّ انتفاضة السويداء بقيت صياحاً مفرد التكوين، لكن سخاءها المتمثل بالمواظبة عليها جعلها كفيلةً بمداواة صمت السوريين في باقي مناطق سيطرة النظام. كما أنّ انبثاقها المفاجئ جعلها تُشعر النظام السوريّ ورأسه المريض بأن البلاد التي تمّ قتلها، ثم دفنها، تستطيع أن تُنجب مجدّداً، ومن صوتها المزيدَ من الحراك السياسي الرافض صيغة الحكم الحالية، حتى وإن كان هذا الرفض يشبه صراخاً يزعج بشّار الأسد ويُرهق أعصابه، لكنه، في هذه المرّة، جاء من مكان يجد فيه النظام السوري بأدواته الأمنية والعسكرية ما يُجبره على التريّث أو حتى الصمت، فلا يستطيع الادّعاء كما اعتاد الادّعاء سابقاً أن سلفيينَ وإرهابيين مأجورين يريدون الاستيلاء على عرش الأسد، وحكم البلاد بدلاً منه، إذ إنه يواجه منذ سبعة أشهر ثوّاراً من أقلية مذهبيّة لطالما ادّعى أنه يحميها ويحمي سواها من «خطر» الإسلام المتشدّد الذي ينوي ابتلاع البلاد، وسلب خصوصيّة أقلياتها. ما يحدُث في سورية، تلك البلاد المهترئة بالكامل، يبدو غير كافٍ لأنّ يحثَّ لسان بشّار الأسد ويستنهضه على النطق، فيستعرض لنا في سرديةٍ معتادة، حتى وإن كانت بحبكةٍ مهلهلة ومضحكة، التضاريسَ السياسية الجديدة في سورية، فهو لم يتناول في إطلالاته الإعلامية القيّمة انتفاضة السويداء ضدّه، وكأنها حدثٌ غير مرئيّ بالنسبة له، في وقت يجد فيه هذا الدراكولا فسحةً آمنة لالتقاط مزيدٍ من صور «السيلفي» في قصر المهاجرين (أحد القصور الرئاسيّة) مع ممثلين سوريين أغراهم هلال الإنتاج الرمضاني، فقبضوا بصورةٍ مسبقة إيرادات الشهر الفضيل. كما ويستطيع أيضاً رئيس هذه الجمهورية منزوعة السيادة أن يسخر من العالم المتحضّر فيدمج أمام عينيه جهازي الأمن العسكري والمخابرات الجوية في جهاز استخباراتيّ واحد تحت مسمّى مخابرات الجيش، وكأنه ارتكب بذلك إصلاحاً كاملَ الأركان يتيح له أن يتباهى بفضائله، وهو مجرّد دمج إداري، مثل الذي حدث بدمج أجهزة الشرطة والأمن الجنائي، والأمن السياسي في جهاز واحد، علماً أن تلك الأجهزة تتبع أصلاً إلى وزارة الداخلية، فلا يريد بشّار الأسد من قرارات دمجه تلك إلا أن يغازل الإصلاح من باب المخادعة، يريد شكلاً إصلاحياً منقوص المضمون، أو من دون مضمونٍ من الأساس.

> بقيت انتفاضة السويداء صياحاً مفرد التكوين، لكن سخاءها المتمثل بالمواظبة عليها جعلها كفيلةً بمداواة صمت السوريين في باقي مناطق سيطرة النظام

أصدر الكاتب الإنكليزي برام ستوكر، في عام 1897، روايته «دراكولا». استلهمها من شخصية فلاد الثالث المعروف باسم الكونت دراكولا حاكم مقاطعة والاكيا في رومانيا. ولاحقاً، تحوّلت الرواية إلى صيدٍ ثمين لصنّاع السينما، وهي بالفعل صارت كذلك، منذ تحوّلت من نص سرديّ كتابيّ إلى سردٍ بصريّ ملحّ ومتعدّد الدلالات. تلك الشخصية ذائعة الصيت، والتي تقتات في الظلام على دماء ضحاياها، تشبه في مضمونها التشريحي شخصية حاكم مقاطعة سورية المفيدة في أيامنا هذه، بل إن «الكونت» بشّار الأسد تفوّق على «الكونت» دراكولا، واجتاز تلك الشخصية الدموية، وسبقها بمراحلَ عديدة، فثمن عرشه الحالي جمعه من دماء السوريين، وعذاباتهم الملحّة، في داخل البلاد وخارجها. وهو، وبخلاف دراكولا الحقيقي، ليست الدماء عنده غذاءً عضوياً ضرورياً للبقاء، وإنما ثمناً مجازياً لبقائه رئيساً لبلادٍ صارت بلا دورةٍ دموية، وكأنها أيضاً فارقت الحياة عشرات المرّات، وكانت تفعل ذلك في كلّ مرّة يظهر فيها «الكونت» بشّار الأسد بصحبة من يعتقد بأن التقاط صورة «سيلفي» معه هي حادثة ممتعة للغاية، وذات معانٍ عميقة في هذا العرض السينمائي الكبير، والذي لا يتوقّف أبداً.

(كاتب سوري)

حكومة فلسطينية جديدة... الخطوة الأسهل

أسامة عثمان

جاء تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، برئاسة محمد مصطفى، في سياق الاستجابة للمطلب الأميركي، بإصلاح السلطة الوطنية وتجديدها، ولو من دون موافقة من قوى فلسطينية كثيرة، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وفي وقتٍ بالغ التعقيد، تمرُّ به القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، ليس في قطاع غزّة المنكوب، فقط، بل في الضفة الغربية أيضاً. فقد منح الرئيس محمود عبّاس ثقته لحكومة مصطفى التي توصَف بأنها حكومة تكنوقراط، وسط مطالب فصائلية واسعة بتشكيل حكومة توافق وطني. على أن تتصدّى هذه الحكومة لمهمات صعبة، تبدأ بإعادة إعمار قطاع غزّة، وتوحيد المؤسّسات في الضفة الغربية وقطاع غزّة، والإصلاح، ومحاربة الفساد، والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية.

والصحيح أن هذا الحدث يعيد طرح الأسئلة القديمة الجديدة؛ هل تشكيل الحكومة هو الأولوية، هل يُنتظَر منها الكثير، وهي تقوم على أرضية مختلّة، بل تكاد تكون معدومة، بافتقارها إلى شرعية حقيقية، لكونها تتجاهل غياب رأي الشعب الفلسطيني، غير الممثَّل، بأي مؤسّسة قائمة، فلا مجلس نيابيًا، ولا رئيس يتمتَّع بصلاحية تمثيلية، بعد أن انتهت مدَّة رئاسته، منذ سنوات، ولا منظمّة تحرير فاعلة؛ فمَن مانحُها الشرعية؟ هذا الخنق والاستفراد الاحتلالي في الضفة الغربية والقدس. أما غزّة، فلا يزال مصيرها مجهولاً، مع امتناع نتنياهو عن توضيح ما ينويه لما يسمَّى اليوم التالي للحرب. ومع امتناعه عن ذلك، لا يزال يرفض عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ولا يزال يريد الاحتفاظ بدور أمنيٍّ فيه، بحجَّة ضمان منْع عودة «حماس» إلى إدارة القطاع.

لا يزال الوضع من جميع جوانبه مأزوماً، وغير ناضج، ولا تقتصر الأزمة على دوافع نتنياهو الشخصية، وسعيه لاستنقاذ مصيره السياسي، ولكن إلى غياب الاستقرار عن حكومته، ومهدِّدات تصدُّعها، أو حتى سقوطها، على خلفية أزمة تجنيد الحريديم، أو على وقْع الخلافات بشأن إدارة الحرب، ومتطلباتها التي بدأت تضغط لتلبية حاجات سكان القطاع الملحّة، (حيث قاربوا، أو وقعوا في المجاعة)، وفي مقدمها إيصال المساعدات الغذائية، بالتوازي مع تنامي الخلاف مع الإدارة الأميركية، على خلفية اجتياح رفح، في ظل تشكيك إدارة بايدن في قدرة، أو رغبة نتنياهو في استنقاذ المدنيين، الذين يزيد عددهم على المليون إنسان، هُجِّروا إلى رفح، نازحين، مكدَّسين، فيما أولويات نتنياهو، ومَن هم على يمينه، مِن قادة الأحزاب المتطرِّفة، إيتمار بن غفير وبتسليئيل سموتريتش، وغيرهما، هو الخروج بـ«نصر»، ولو على جثّة غزّة، وأشلائها. فهذه الحكومة الاحتلالية، وحكومة الحرب، غير المتَّسقة، في العمق منها خلافاتٌ مصيرية عن طبيعة الدولة، بين الدين والعلمانية، صحيح أن الحرب أجَّلتها، لكنها تفعل فِعْلَها، عند كلّ مفترق تقريباً، بين مَن يدرك أهمية الاحتفاظ بالدعم الأميركي، وفي مقدمتهم وزير الأمن، يوآف غالانت، والوزير في حكومة الحرب، بيني غانتس، وبين المستخفِّين بالموقف الأميركي، وأبرزهما بن غفير وسموتريتش، فيما لم يجد نتنياهو خيارًا غير الانحياز لهما، مكابِرًا، إذ هو أكثر مَن يدرك خطورة الظهور بمَظهر المتناقض مع واشنطن؛ لكونها الداعم الوحيد الباقي لإسرائيل، بعد أن ظهرت للعالم مبالغة دولة الاحتلال في الرد، وتجاوزها الخطوط الحُمْر، الإنسانية والقانونية، الدولية. فإمَّا أن نتنياهو أصبح رهينة للمتطرِّفين من حلفائه في الحكومة، أو أن هذا المسار المعاند هو ما يؤمن بها، فعلًا، وفي الحالتين النتيجة متقاربة: تعطيل الخطط الأميركية، وإرباكها، وإحراجها، وكما نقلت هيئة البث الإسرائيلية، في معرض إظهار التبلُّد الحكومي الاحتلالي، أنّ مسؤولًا أميركيًا رفيعًا قال لغالانت، في أثناء وجوده في واشنطن: «لم تتمكّنوا من إدخال 50 شاحنة معونات إنسانية إلى شمال قطاع غزّة، فكيف ستتمكنون من إجلاء أكثر من مليون شخص من مدينة رفح؟».

> الحكومة الفلسطينية الجديدة ليست بعيدة عن السياسة، فهي مستندة إلى ما تسمَّى التزامات منظمة التحرير وبرنامجها السياسي

وأمام مقترح غالانت إدخال قوَّة متعدِّدة الجنسيات إلى قطاع غزّة تتكون من جهات مسلَّحة تصل من ثلاث دول عربية في المنطقة، بإشراف أميركي، لا يتضح كيف سيتعاطى نتنياهو معه، وهل ينجح، فيما لو تحمّس له، في إقناع حلفائه الأكثر يمينية بالسماح بتنفيذه؟ قد يقال إن واشنطن، هنا، تنهج سياسة الخطوة خطوة، وإنها تسلك في الطرق السالكة، والطريق الفلسطيني هو الأكثر يُسْراً، تحضيراً، وجاهزيَّة، للتعامُل مع أيِّ انفراج ممكن. لكن هل حقًّا، الطريق الفلسطيني سالك؟ أليس تشكيلُ الحكومة، وَفْق هذه المعطيات، قفزًا على كلِّ الاستحقاقات التوافُقية، والوقائع الاحتلالية المعهود عنها شلُّ أيِّ استعدادات فلسطينية جدّية أو تهميشها، كما كانت تجربة رئيس الحكومة الأسبق سلام فياض؟ هل هذا استخفافٌ بالتداعيات العميقة التي تركتها الحربُ العدوانية غير المسبوقة على غزّة على الشعب الفلسطيني، وتوجّهاته؟ أوليست هذه مصادَرة فجّة لآراء الناس، في هذه المرحلة المصيرية؟ هل يسمح هذا كله بأن يوصَف المسار الفلسطيني بأنه الأكثر انقيادًا؟

نقول هذا لأنَّ هذه الحكومة العتيدة، في الحقيقة، ليست بعيدة عن السياسة، فهي مستندة إلى ما تسمَّى التزامات منظمة التحرير، وبرنامجها السياسي، أو بالأحرى التزامات الجهات المتنفِّذة فيها، وفي الدائرة المحيطة برئيس السلطة. ونهجُها، بالتالي، يسعى لتكريس هذه الوجهة المُجرَّبة، وتشكيل الواقع الجديد، مرَّة أخرى، على أساسها.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads